Document: EB 2015/114/R.16
Agenda: 8(a)
Date: 20 April 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والثلاثين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
المراقبة المالية
ومديرة شعبة المراقب المالي والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة إدارة المحاسبة والإبلاغ المالي
شعبة المراقب المالي والخدمات المالية
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة عشرة بعد المائة
روما، 22-23 أبريل/نيسان 2014

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والثلاثين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت انتباه المجلس التنفيذي إلى المسائل التي تناولتها اللجنة في اجتماعها الخامس والثلاثين بعد المائة الذي عقد في 7 أبريل/نيسان 2015.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال دون إدخال أية تغييرات.

3- وأشار رئيس لجنة مراجعة الحسابات إلى، أنه ونظرا للتضارب الظاهر في المصالح، فهو يرغب في النأي بنفسه عن المداولات التي ستجري حول البندين 4 و7.
وسيتولّى السيد Eric Jonsson من السويد رئاسة الاجتماع للنظر في هذين البندين.

محاضر الاجتماع الرابع والثلاثين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات

4- تمت الموافقة على المحاضر دون تعليقات.

استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (بما في ذلك جلسة مغلقة تعقد مع مدير المكتب في حال تطلّب الأمر ذلك)

5- قدّمت إدارة الصندوق لهذا البند على جدول الأعمال من خلال تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على وضع الصندوق المالي والنتائج المبلَّغ عنها.

6- خلال عام 2014، تغيّر عائد الاستثمار من عائد سلبي قدره 17 مليون دولار أمريكي عام 2013 إلى إيجابي قدره 57 مليون دولار أمريكي عام 2014. وقد قاد هذا الأداء الاستثماري الإيجابي لحافظة الصندوق الشهية للجوء إلى الاستثمارات الآمنة وتراجع السندات الأمريكية ومردودات الشركات.

7- خلال النصف الثاني من عام 2014، طرأت زيادة كبيرة على قيمة الدولار الأمريكي مقارنة بمعظم العملات الأخرى، وعلى وجه الخصوص مقارنة باليورو واليِّن. وحيث أن غالبية أصول الصندوق معيّنة بوحدات حقوق السحب الخاصة، أو توازي التزامات بوحدات حقوق السحب الخاصة، فإن تعزيز قيمة الدولار الأمريكي قد أدّت إلى أثر سلبي كبير بين تحويل العملات عند التعبير عن أصول الصندوق المعيّنة بوحدات السحب الخاصة بالدولارات الأمريكية لأغراض الإبلاغ. وقد نجم عن ذلك خسائر غير محقّقة لسعر الصرف بقيمة 425 مليون دولار أمريكي، انعكست في الحسابات المبلّغ عنها لعام 2014. وقد تم إيضاح أن هذه الخسارة الدفترية أو "الورقية" لا تؤثّر بصورة مادية على عمليات الصندوق ولا على جدواه المالية. وأما ما تبقّى من خسائر تشغيلية قيمتها 270 مليون دولار أمريكي، والواردة في الحسابات، فهي تأتي أساسا نتيجة لإطار القدرة على تحمّل الديون ونفقات المنح المقدّرة بـ 210 ملايين دولار أمريكي والتي انعكست كتكاليف، في حين أن عائد الصندوق من مساهمات الدول الأعضاء يسجل مباشرة كأوراق مالية في كشوف الحسابات بما يتماشى مع ماهو مقبول على العموم مع المبادئ المحاسبية.

8- ومن ناحية العمليات، وفي عام 2014، بقيت التزامات القروض والمنح الجديدة ثابتة، في حين ازدادت الصروفات على القروض والمنح من 670 مليون دولار أمريكي عام 2013 إلى ما يعادل 700 مليون دولار

أمريكي عام 2014؛ وازدادت تسديدات القروض من 261 مليون دولار أمريكي إلى 271 مليون دولار أمريكي عام 2014.

9- في عام 2014، نفّذ الصندوق تغييرا في سياسته المحاسبية لوثائق المساهمة المشروطة بهدف أن تكون متوائمة بصورة أكثر وثوقا مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولتعكس أفضل الممارسات كما تعبّر عنها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

10- وأكدت إدارة الصندوق على أن الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الأساسية على الإبلاغ المالي الواردة في تقرير تصديق الإدارة، قد حظيت بشهادة مراجعة خارجية مستقلة من قِبل المراجع الخارجي. وقد تمّ إصدار ونشر رأي المراجع الخارجي الذي يخلو من أية تحفظات على القوائم المالية، مع شهادة المراجع الخارجي المستقل على فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي، قبيل انعقاد هذا الاجتماع.

11- وطُلب من إدارة الصندوق توضيح تبعات المكاسب السلبية المحتفظ بها على الاستدامة المالية للصندوق، كما يُظهرها التوجه الحالي، وإيضاح فيما لو أنه يمكن الاستمرار في استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة التعيين في عمليات الصندوق. وطلب أعضاء اللجنة أيضا إيضاحات عن سبب استمرار معاملة إطار القدرة على تحمل الديون على أنه من النفقات، عوضا عن احتسابه كمبالغ مستحقة حتى بعد الموافقة على تعويض التدفقات العائدة من أصول القروض المتنازل عنها.

12- ومع التأكيد للجنة بأنها على استعداد للقيام بتحليل أكبر لقضية تعيين العملة، إلا أن الإدارة أوضحت بأن الخسائر المحاسبية ناجمة عن مكونين اثنين وهما: آثار تحويل العملات ونموذج عمل الصندوق.

13- وقد ولّدت التفاوتات المادية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة على الدوام حركات كبيرة في العملات مما كان له تبعات كبيرة على حسابات الصندوق، نظرا لأن الغالبية العظمى من أصول الصندوق معينة بـ أو متوائمة مع سلة عملات حقوق السحب الخاصة مع الإبلاغ عنها بالدولار الأمريكي. ولم يؤثر ذلك، ولن يؤثر في المستقبل، على الاستقرار المالي الإجمالي للصندوق.

14- وأظهر نموذج عمل الصندوق والإجراءات المحاسبية توجها نحو خسارة سنوية مستقبلية بحدود 300 مليون دولار أمريكي. بما يتسق مع نماذج الأعمال والنتائج المنبثقة عن المؤسسات التي يُمكن المقارنة معها، مثل المؤسسة الدولية للتنمية، فإن المكاسب التي يتم الإبقاء عليها في الصندوق ستستمر في كونها سلبية، في حين أن جميع العوامل الأخرى ستبقى مستقرة. إلا أن الأوراق المالية للصندوق لن تتأثر بسبب هذه المكاسب السلبية طالما أن التغييرات في مستوى التجديد تنعكس في التغييرات في مستوى برنامج القروض والمنح.

15- وقد أوضحت إدارة الصندوق أيضا بأن المعاملة المحاسبية لإطار القدرة على تحمل الديون متوائمة تماما مع أفضل الممارسات التي تتّبعها المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وأن أثرها على حسابات الخسائر والأرباح مشابهة لتلك المسجلة في المؤسسات الأخرى.

16- ولخّص رئيس اللجنة هذا البند مشيرا إلى المناقشات التي كانت مفصلة وبناءة. بحيث تم استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق التي ستعرض على الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للمجلس التنفيذي لكي يوافق على عرضها على مجلس المحافظين للمصادقة عليها في فبراير/شباط 2016.

إطار الاقتراض السيادي: الاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها الدول السيادية

17- قدّمت إدارة الصندوق لهذا الموضوع، موضحة بأن إطار اقتراض الصندوق قد أعدّ على مدى ثمانية اجتماعات غير رسمية. وتشير هذه الوثيقة فقط إلى الاقتراض من الدول السيادية والمؤسسات التي تدعمها دول سيادية وهي لا تتطرق لموضوع الاقتراض من الأسواق المالية، كما هو وارد في التوطئة. وقد استفادت الوثيقة من التعليقات الواردة من أعضاء المجلس التنفيذي في الندوتين غير الرسميتين الأولى والثانية اللتين عقدتا بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 2014 و19 مارس/آذار 2015. وخلال الندوة غير الرسمية الثانية، أدلى العديد من أعضاء المجلس التنفيذي بتعليقات وأثاروا تساؤلات حول مسودة الوثيقة. وبغية التطرق لبعض هذه التعليقات والتساؤلات المتعلقة بأهمية النظر في المخاطر البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بسمعة الصندوق، أعدّت الإدارة ضميمة لهذه الوثيقة.

18- عبّرت بعض الدول الأعضاء عن تفضيلها لشطب جميع الإشارات إلى الاقتراض من السوق من هذه الوثيقة، وبخاصة من التوطئة، في حين فضلت دول أعضاء أخرى ترك الوثيقة على حالها دون تغيير.

19- وتم الاتفاق في نهاية المطاف على دمج فقرتين من التوطئة، بدون تعديلهما، وإدراجهما داخل متن الوثيقة بحيث يتم الاستغناء عن التوطئة.

20- وأوجز رئيس اللجنة هذا البند مشيرا إلى أن لجنة مراجعة الحسابات قد استعرضت هذه الوثيقة، وأن النسخة المعدلة منها، والتي تتضمّن ضميمة، سوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته الرابعة عشرة بعد المائة للمصادقة عليها.

التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية خلال عام 2014 (بما في ذلك جلسة مغلقة تعقد مع مدير المكتب، في حال تطلّب الأمر ذلك)

21- عرض مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية التقرير، مسلطا الضوء على غاية هذه الوثيقة والتي تتمثل في توفير تفاصيل عن أنشطة المكتب عام 2014. وتضمنت الوثيقة موجزا معتبرا عن كل تقرير من تقارير المراجعة الصادرة في عام 2014 وأعطت معلومات مفصّلة عن التوصيات المفتوحة. كذلك فقد وفرت معلومات عن أنشطة التحقيقات.

22- وعلى جه الخصوص، فقد أُشير إلى أن جميع المراجعات الداخلية حول الضوابط المالية ونزاهة الإبلاغ المالي قد حظيت بتصنيف "مرضٍ على وجه العموم" من قِبل المكتب، مما يوفّر الضمانات على الالتزام الكافي بالقواعد والضوابط. وفي عام 2014، أجرت الوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها ولأول مرة مراجعة داخلية مشتركة، بما يتماشى مع أفضل معايير الممارسة المطبقة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، كما جرى استعراض عمليات التحقيقات والعقوبات في الصندوق من قِبل فريق من الخبراء الخارجيين. ونشر التقرير في أوائل عام 2015 مع نتيجة عامة مفادها بأن الإطار العام للتحقيقات والعقوبات الموجود في الصندوق ملائم. وتضمّن هذا الاستعراض توصيات قيّمة لضمان أن تبقى ممارسات الصندوق متوائمة مع أفضل الممارسات في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وصيغت خطة عمل تغطي جميع التوصيات صادق عليها رئيس الصندوق هذا الأسبوع، وسوف تعرض على اللجنة في اجتماعها المقرر في سبتمبر/أيلول.

23- عبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأنشطة المراجعة الداخلية، في الوقت الذي طلبوا فيه أن يكون التقرير أكثر تفصيلا في المستقبل من حيث محتوى ونتائج وتوصيات مهام المراجعة الرئيسية، لأن الأخيرة غالبا ما توفر لمحات ثاقبة تتعلق بكفاءة وفعالية نظام الضوابط وسياسات الصندوق ذات الصلة. وأحاط مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية علما بهذا الاقتراح.

24- وفيما يتعلق بالمذكور أعلاه، طلب أعضاء اللجنة أيضا وصولا مباشرا لتقارير المراجعة الداخلية. وذكّر المكتب أعضاء اللجنة بأن بإمكانهم بالفعل الوصول إلى هذه التقارير بناء على الطلب. كذلك أشار المكتب أيضا بأنه سيعود إلى اللجنة بحل عملي يسمح لأعضائها بالوصول إلى هذه التقارير في الوقت الملائم مع ضمان السرية والامتثال لميثاق المكتب واختصاصات لجنة مراجعة الحسابات.

25- واعتبر أن هذا التقرير قد خضع للمراجعة.

تأكيد الموافقة السنوية على عقد مراجع الحسابات الخارجي

26- بموجب هذا البند، لفتت إدارة الصندوق انتباه اللجنة إلى تأكيد العقد السنوي للمراجع الخارجي للفترة 2015–2016. وأشارت الإدارة إلى تعيين شركة Deloitte & Touche والتي حظيت بموافقة المجلس التنفيذي للفترة 2012–2016 على أن يتم تأكيد هذا العقد على أساس سنوي شريطة الأداء المرضي. وأكدت إدارة الصندوق رضاها على أداء Deloitte & Touche وأبلغت اللجنة بوجود تغيير واحد في الشروط وهو تعديل تكاليف المعيشة، كما كان متوقعا في العقد. وعلى أساس ما ورد سابقا، ونظرا لأن تعديل الشروط المالية في العقد لم يكن بذي أهمية، فقد أكدت اللجنة على موافقتها على عقد مراجع الحسابات الخارجي لعام 2015.

التقارير المالية المعيارية المقدمة إلى المجلس التنفيذي

27- عرضت إدارة الصندوق ستة تقارير على لجنة مراجعة الحسابات لاستعراضها وهي:

- تقرير عن وضع المساهمات في التجديد التاسع لموارد الصندوق
- تقرير عن وضع المساهمات في التجديد العاشر لموارد الصندوق
- تقرير عن حافظة استثمارات الصندوق لعام 2014
- تقرير عن وضع المتأخرات من مدفوعات سداد أصول القروض وفوائدها ورسوم خدمتها
- تقديرات المدفوعات المتنازل عنها من أصل القروض وصافي رسوم الخدمة نتيجة تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون
- احتياجات السحب السادس والثلاثين من مساهمات الدول الأعضاء للعام 2015

28- ووفرت إدارة الصندوق تحديثا لوضع التجديدين التاسع والعاشر لموارد الصندوق وأداء حافظة الاستثمار. وعلى وجه الخصوص فقد سلّطت المراقبة المالية الضوء على مدفوعات التجديد التاسع لموارد الصندوق والتي ازدادت لتصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي مما يمثل في حدود 91 بالمئة من إجمالي التعهدات. أما تعهدات التجديد العاشر للموارد فقد بقيت ثابتة في حدود 1.02 مليار دولار أمريكي، مما يصل إلى حوالي 71 بالمئة من إجمالي المبلغ المستهدف.

29- وأعلم أمين الخزانة لجنة مراجعة الحسابات بالأداء الإيجابي لحافظة الاستثمار خلال الفصل الأول من عام 2015، بحدود حوالي 90 نقطة أساس. وفي الوقت الذي هنأ فيه الموظفين على الأداء الممتاز، أشار رئيس اللجنة إلى بعض التطويل لوسطي مُدد الحافظة، بما في ذلك النقدية، وتساءل عن محركات ذلك – أي فيما لو كان ذلك بسبب حافز استراتيجي أو بتوجيه من احتياجات الصرف. كذلك طُلبت معلومات عن التطورات الحالية والمتوقعة. وعند إجابته أشار أمين الخزانة إلى أن احتياجات الصرف هي المحرك الرئيسي. كما أعلم أعضاء اللجنة بآخر التطورات على الحافظة. وفي موضوع ذي صلة، أكد رئيس اللجنة على أن الحدود الحالية لسياسة الاستثمار تعيق من قدرة الإدارة على تعظيم إدارة الحافظة والتحوط ضد خطر سعر الفائدة. وفي هذا الصدد، أعلم أمين الخزانة اللجنة بالاستعراض الجاري لتقدير الحاجة المحتملة لمزيد من التعظيم. وسيتم تشاطر نتائج هذه العملية مع لجنة مراجعة الحسابات في وقت لاحق من هذا العام.

30- استعرضت التقارير دون أية تعليقات إضافية.

تحديث للتطورات المتعلقة بالتبعات المالية لاستضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

31- أحاطت لجنة مراجعة الحسابات علما بالتحديث الشفهي الذي وفرته نائبة الرئيس المساعد لدائرة خدمات المنظمة عن استضافة الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأُعلمت اللجنة أيضا بأن هذا الموضوع سوف يعرض على الدورة التالية للمجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015.

مسائل أخرى

32- لم تناقش أية بنود أخرى تحت هذا البند من جدول الأعمال.